تقرير البورصة اليومي

تباين أداء مؤشرات السوق.. والأسهم القيادية تدفع الوزني وكويت 15 لمواصلة التراجع

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية تباينا في اداء مؤشراته، حيث ارتفع المؤشر السعري قرابة الـ 10 نقاط على وقع عمليات تجميع لعدد من الاسهم الرخيصة، فيما تعرض المؤشر الوزني للتراجع بمقدار 2,1 نقطة ليخسر المؤشر الاستقرار فوق مستوى 390 نقطة بإغلاقه عند مستوى 388,8 نقطة، فيما واصل المؤشر الجديد كويت 15 تراجعاته وخسر أكثر من 8 نقاط في جلسة أمس ليتراجع الى مستوى 934 نقطة متأثرا باستمرار تراجعات القطاع المصرفي وبعض الاسهم القيادية التي يتكون منها المؤشر.

وبدأت الجلسة على ارتفاع محدود وخاصة على مستوى المؤشر السعري الذي تحرك في الاتجاه الصعودي على وقع عمليات شراء لعدد من الاسهم الرخيصة في عدد من القطاعات خاصة الاسهم الخليجية مثل تمويل الخليج والإثمار وأنوفست، فضلا عن مجموعة الاسهم العقارية منها أدنك والمنازل ورمال، وفي المقابل تأثر اداء المؤشرين الوزني والجديد كويت 15 بتراجع عدد من الأسهم القيادية وعلى رأسها أسهم الوطني واجيليتي والمباني، ومع مرور الوقت زادت تراجعات المؤشرين نتيجة انخفاض أسهم أخرى مثل بيتك والدولي.

واستمر أداء السوق على وتيرة التذبذب مع جنوح للانخفاض بحلول الساعة الثانية عشرة تقريبا، حيث غطى اللون الأحمر جميع مؤشرات السوق وخاصة المؤشر الجديد كويت 15 الذي تراجع بشكل لافت تجاوز 11 نقطة نتيجة انخفاضات عدد من الأسهم البنكية فضلا عن أسهم اجيليتي وزين، غير أن لحظات الإقفال قلصت خسائر عدد من هذه الأسهم مما أدى إلى تقليص خسائر المؤشر الجديد إلى 8 نقاط.

وشهد المؤشر السعري ارتفاعا في النصف ساعة الأخير من عمر الجلسة على إثر عمليات شراء استهدفت عددا من الأسهم الرخيصة ومنها الصفوة إلى جانب الأسهم الخليجية النشطة من بداية الجلسة كما نشطت أسهم تابعة لمجموعة المدينة وهو ما أدى إلى إغلاق المؤشر العام قريبا من مستوى 5690 نقطة.

ومتوقع ان تشهد الجلسات الثلاث المتبقية من شهر رمضان استمرار التذبذب مع الجنوح للانخفاض نظرا لعدم وجود محفزات للشراء فضلا عن استمرار تراجع عدد من الاسهم القيادية.

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 9,9 نقاط ليستقر عند مستوى 5689,24 نقطة بارتفاع نسبته 0,17٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,11 نقطة بانخفاض نسبته 0,54٪ ليصل إلى مستوى 388,82 نقطة، وكذلك تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 8,47 نقاط ليغلق عند مستوى 934 نقطة بانخفاض نسبته 0,9٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 113,8 مليون سهم نفذت من خلال 2077 صفقة قيمتها 10,3 ملايين دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 20,1٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 10٪، وارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 5,8٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 5,6 ملايين دينار بنسبة تشكل 54,3٪ من الإجمالي، تصدرها سهم الوطني من خلال 2,3 مليون دينار تمثل 22,3٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت 5 شركات على 55,6٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال 32,3 مليون سهم تشكل 28,3٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات تراجعات متفاوتة في جلسة أمس وهي المواد الأساسية، والصناعية، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والبنوك، والتأمين، والعقار، وارتفعت مؤشرات 4 قطاعات وهي النفط والغاز، والرعاية الصحية، والخدمات المالية، والتكنولوجيا، ولم تتداول أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية، واستقر قطاع السلع الاستهلاكية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

9.9
نقاط ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,17٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 2,11 نقطة بنسبة تراجع 0,54٪ وانخفض مؤشر كويت 15 بمقدار 8,47 نقاط بنسبة تراجع 0,9٪.

113.8
مليون سهم تم تداولها بقيمة 10,3 ملايين دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 54,3٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم الوطني على 22,3٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

سويسرا: لم نعد نرغب في ثروات أجنبية دون ضرائب

طالبت وزير المالية السويسرية ايفلين فيدمر شلومبف، بضرورة حل مشكلة اساءة استخدام سرية الحسابات البنكية بشكل او بآخر، موضحة: «نحن في سويسرا لم نعد نرغب في أي ثروات اجنبية لا يتم تحصيل الضرائب عنها» ونفت ان يكون مصرف «سويس بن»ك السويسري ساعد على نقل الاموال السوداء الالمانية لديه الى سنغافورة لحمايتها من سلطات الضرائب الالمانية، موضحة ان اتفاقية الضرائب التي ابرمتها بلادها مع المانيا «تمت تسويتها بحيث لا يتم نقل هذه الاموال الى اي مكان آخر، انما تحصل عنها ضرائب، بسويسرا لالمان يشتبه في تهربهم من الضرائب، مؤكدة ان بلادها لن تقدم اي مساعدة لالمانيا في طلبات تقدمها مبنية على بيانات مسروقة، واشارت الى ان الاتفاقية المبرمة مع المانيا تقدم الامكانية الافضل لضمان تحصيل ضرائب عن اجمالي حسابات الالمان الخاضعين للضرائب.

تباطؤ النمو الاقتصادي في اليابان في الربع الثاني

طوكيو ـ أ.ف.ب: تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في اليابان في الربع الثاني من العام الى 0,3٪ وذلك بسبب ركود الاستهلاك وظروف اقتصادية دولية صعبة، ما يبعث مخاوف من انكماش النشاط الاقتصادي قبل نهاية العام. وفي الربع الثاني (ابريل ـ يونيو) واصل اجمالي الناتج الداخلي لثالث اقتصاد في العالم الانتعاش الذي بدأ في الأشهر التي تلت الزلزال والتسونامي المدمرين اللذين ضربا البلاد في مارس 2011 وما نتج عنهما من كارثة نووية في توهوكو (شمال شرق). غير ان وتيرة الانتعاش تباطأت بشكل واضح بعد القفزة الكبيرة التي سجلها في الربع الأول حين بلغ معدل النمو 1,3٪ مقارنة بسابقه. ويومها سجل استهلاك العائلات، الذي يمثل نحو 60٪ من اجمالي الناتج الداخلي، انتعاشا مدفوعا خصوصا بالدعم الحكومي لشراء سيارات اقتصادية من حيث استهلاك الوقود. وفي منطقة توهوكو، حيث مفاعل فوكوشيما النووي الذي تضرر من الزلزال والتسونامي، كما في مناطق اخرى سجل الاقتصاد انتعاشا كبيرا مدعوما بالأموال الحكومية التي خصصت لإعادة اعمار هذه المنطقة، والتي بلغت قيمتها اكثر من 200 مليار يورو تم اقرارها على دفعات بين ابريل 2011 ومارس 2012. وتواصل هذا الدعم الحكومي في الربع الثاني ولكنها لم تكن كافية لتحفيز النمو بشكل كبير بل نجحت فقط في المحافظة عليه.

22,8٪ نمو النشاط التأميني لـ «وثاق للتأمين» بالربع الثاني

قال رئيس مجلس ادارة شركة وثاق للتأمين التكافلي عبدالله السيف ان النشاط التأميني للشركة ارتفع في الربع الثاني من عام 2012 بنسبة 22,8٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2011.

وأضاف السيف في تصريح صحافي ان الشركة تمكنت من عقد العديد من عقود التأمين المتميزة التي أكسبت الشركة عملاء استراتيجيين الأمر الذي بدأ تأثيره يظهر على بعض الأنشطة الاستراتيجية على الرغم من قوة المنافسة بسبب تقلب الأوضاع الاقتصادية محليا وعالميا.

وعن نتائج النصف الاول من العام الحالي ذكر السيف ان الشركة حققت أرباحا خلال النصف الأول من 31 يونيو 2012 بلغت 185 ألف دينار بربحية بلغت 1,69 فلس للسهم وبنمو زاد عن 585٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2011.

وأضاف ان الشركة تواصل اتباع سياسة الاكتتاب بعيدة المخاطر التي أثبتت مفعولها وكانت ذات نفع وتأثير كبيرين على مصالح الشركة والمحافظة على حقوق مساهميها.

«العربية للاستثمار»: الأسهم الكويتية عالقة في مستنقع غائر من التراجعات

قالت الشركة العربية للاستثمار في تقرير اقتصادي شامل إن الأسهم الكويتية باتت عالقة في مستنقع غائر من التراجعات جاءت على خلفية تداولات السوق خلال شهر يوليو الماضي، مبينا أن المؤشر السعري تراجع بنسبة 1,19٪ دون أدنى حد من المقاومة في ظل انعدام المحفزات القوية واستمرار المأزق السياسي الذي كان أحد عوامل الضغط على معنويات البورصة ومتداوليها.

وأشار التقرير إلى أن المكاسب الصغيرة التي أعلنها المدرجون تباعا من مختلف القطاعات تناوبت مع خسائر ظهرت على فترات متقطعة، إضافة إلى بعض العوامل التي مارست ضغطا نوعيا على مجمل الأداء، منها على سبيل المثال لا الحصر: عمليات الشطب لبعض الأسهم المختارة من قبل هيئة أسواق المال في وقت سابق على ذلك والنتائج المالية الضعيفة التي قللت حجم الإقبال على قاعة التداول، بجانب دخول شهر رمضان مواكبا لفترة الصيف وهي إشارات ديناميكية اعتيادية تدخل بالسوق في منعطفات ركود إجباري تحدث كل عام باستثناءات بسيطة لا تذكر.

وأوضح معد التقرير نائب رئيس الشركة للاستثمار المباشر وتطوير الأعمال د.فريد ليان أنه على الرغم من تسجيل بعض الأسهم من الفئات المتوسطة والصغيرة عمليات مضاربية خفيفة، فقد افتتحت البورصة تداولاتها عند 5789,21 نقطة وجاءت بـ 65,49 نقطة أضيفت لحصيلة المؤشر السعري في الدورة الأحادية الأولى وهي بطبيعة الحال تمثل أعلى مكاسب يحصل عليها السوق في يوم تداول واحد، تمكن من مواصلتها محققا 5894,33 نقطة في 3 يوليو مع دخوله في دورتي التداول الثانية والثالثة.

وأضاف ليان أن هذه الصورة البراقة ما لبثت أن تغيرت تماما لتكشف في مرحلة لاحقة عن تداولات محدودة للغاية وسط حالة من التشاؤم والاندفاع نحو تجميد النشاط لحين إشعار آخر، ما تسبب في نزيف «السعري» 39,67 نقطة على مرة واحدة في أسوأ مشهد للتداولات منذ فترة، بما يؤكد تآكل مقومات القوة في البورصة لتحل عوامل الضعف محلها عند أدنى مستوى بواقع 5720,37 نقطة.

من جهة اخرى، تناول التقرير الانطباعات السائدة بين أوساط المستثمرين ورجال الأعمال في ضوء هذه النتائج مركزا على حالة اللامبالاة التي سادت جميع الأطراف المتصلة بالسوق مع عدم وجود نهاية تظهر في الأفق لوضعية الجمود السياسي، مشيرا إلى أن التوقعات لاتزال سلبية من واقع الأرقام والنسب المحققة، حيث بدأ المؤشر الوزني نشاطه عند 405,15 نقاط انتهت بـ 9,75 نقاط على انخفاض بلغ 395,4 نقطة، ولم يكن مؤشر القياس «كويت ـ 15» أفضل حالا بعد أن افتتح تداولاته عند 988,36 نقطة بنسبة 31,18٪ خلال الشهر ليغلق في حدود 957,18 نقطة بأداء مقبول نوعا ما بقيمة بلغت 246,1 مليون دينار وصلت إلى أعلى معدل لها بواقع 299,1 مليون دينار مع اغلاق تداولات يوليو، غير أن هذا الأداء انهار بتراجع مؤشر القياس لأقل من 100 مليون دينار في الأسبوعين الماضيين مع إقبال ضعيف للمستثمرين لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ليغلق عند 149,83 مليون دينار في صورة متضاربة لا تبدو عليها ملامح الاستقرار.

وأوضح التقرير أن متوسط القيمة جاء في حدود 14,43مليون دينار بعد أن كان في حيز الـ 32 مليونا خلال شهر يونيو، مشيرا إلى أن المراكز الثلاثة الأولى تقاسمتها «استراتيجيا» بنسبة 66,67٪، ووربة للتأمين مسجلة 23,53٪، و«طيران الجزيرة» بواقع 22,39٪، في حين جاءت عارف للطاقة وشركة عقار العقارية و«صكوك» كأكبر الخاسرين بنسبة 33,08٪ و28,28٪ و26,09٪ على التوالي.

ولفت التقرير إلى حالة التفاوت التي شابت أداء القطاعات والتي جاءت مع تراجع قطاع النفط والغاز بنسبة 13,03٪ مقابل 0,49٪ و0,34٪ في سوق الأسهم من حيث الحجم والقيمة على التوالي، في مقابل ارتفاع «المواد الأساسية» بنسبة 2,25٪، مقابل 0,48٪ في الحجم و1,80٪ للقيمة.

أما القطاع الصناعي فقد هبط بنسبة 8,83٪ حجما و9,66٪ على مستوى القيمة، فيما أغلقت السلع الاستهلاكية عند مستوى 2,92٪ محققة 0,36٪ و0,60٪ من حيث الحجم والقيمة تباعا، في الوقت الذي جاءت فيه «الرعاية الصحية» كأكبر الخاسرين بين جميع القطاعات في السوق بنسبة 14,09٪ محققة حصة 0,17٪ في الحجم نظير 1,39٪ للقيمة، فيما تواترت قطاعات السوق المتبقية بين الارتفاع والانخفاض بنسب متفاوتة بشكل واضح نتيجة غياب المحفزات الشرائية وانتشار التداولات الروتينية من حيث الكمية والقيمة بصورة منسوخة بالكربون من نفس الفترة العامين السابقين.

وفيما يخص أوضاع الاقتصاد المحلي على آخر تحديث خلال شهر يوليو الماضي، أفاد التقرير بأن جميع الأطراف مشدودة لعودة الاستقرار، فيما تشير التوقعات المنتظرة لبلوغ نسبة النمو 5,4٪ مع نهاية العام الحالي على الرغم من بطء وتيرة تنفيذ الخطط الطموحة خلال السنوات الأربعة الماضية بتأثير من الانكماش الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية، ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للنفط 8٪ مدعوما بقفزة نوعية نسبتها 16٪ في مجمل الانتاج النفطي، في حين ينتظر القطاع غير النفطي توسيع مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 4٪ على أقل تقدير.

خطة التنمية

في سياق متصل، بين التقرير أن خطة التنمية تعرضت لعملية تنقيح فني فيما يتعلق بشق الانفاق عن السنة المالية 2012 ـ 2013 بمعدل أعلى تصل نسبته 5٪ تعادل 5,5 مليارات دينار، ومع ذلك فإن مقترح مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم يصل للمستوى المطلوب ولاتزال عملية التنمية في مجملها تعاني من العقبات الإدارية والبيروقراطية، على الرغم من أن الكويت عمليا متجهة لتحقيق فائض قياسي في الميزانية بنسبة 22,3٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنة المالية الحالية، والتي بدأت في أبريل الماضي وهو ما يرجع جزئيا إلى التأخير في تنفيذ المشاريع وبعضها كان هاما بضغط من السياسة وغيرها.

من ناحية أخرى، توقع تقرير «العربية للاستثمار» امكانية ارتفاع الإنفاق بنسبة 17٪ خلال السنة المالية 2012 ـ 2013 في أعقاب الارتفاع الأخير في أجور القطاع الحكومي والإنفاق الاجتماعي، فيما طرح تأكيدات منقولة عن مؤسسة فيتش التي منحت الكويت تصنيفات ائتمانية مستقرة، مشيرة إلى بلوغ حجم الأصول الأجنبية المدارة لحساب الكويت ما يقارب 323 مليار دولار حتى نهاية العام الماضي، وان كانت نظرة المؤسسة تجاه مكونات الاقتصاد المحلي واعتماده على الافراط في الانتاج النفطي باقية كما هي دون تغيير بما يشكل مخاطر بسبب تقلبات أسعار الخام والتهديدات الجيوسياسية بين الحين والآخر، اضافة إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 2,8٪ في العام على أساس سنوي تم تقديره في شهر يونيو بواقع 151,8 نقطة تبلغ نسبتها 0,2٪ على أساس شهري، بجانب زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة بلغت 4,9٪ تعد كبيرة وتحتاج الى إعادة نظر.

«شورى» تعلن أسماء الفائزين بمسابقة القرآن الكريم الرابعة

أعلن مدير إدارة الإسناد الشرعي في شركة شورى للاستشارات الشرعية الشيخ داود العيسى عن أسماء المتسابقين الحاصلين على المراكز الأولى في مسابقة القرآن الكريم الرمضانية الرابعة التي نظمتها شركة شورى لموظفي الشركات المتعاقدة معها.

وقد فاز بالمركز الأول في المسابقة أسامة فيصل البناي من شركة أعيان للإجارة والاستثمار، وفاز في المستوى الثاني محمد فكري أبوالحمد من شركة كراج عاين. وفاز في المستوى الثالث كاليلو رحمن كوتوبورات من شركة أعيان للإجارة والاستثمار.

وأوضح العيسى أن «شورى» حرصت على تنظيم هذه المسابقة سعيا منها إلى تعزيز الأجواء الإيمانية الرمضانية في حياة الموظفين. وضمن مسؤوليتها الاجتماعية والدينية التي تحرص على القيام بها، مبينا ان المسابقة كانت في حفظ وتجويد سورة الرحمن، لافتا الى ان لجنة التسميع راعت في اختيار الفائزين جودة الحفظ بالدرجة الأولى ومدى تطبيق أحكام التجويد.

قرض بقيمة 1,8 مليار دولار لـ «مجموعة QNB»

أعلنت مجموعة QNB انه تم الانتهاء من ترتيب قرض للمجموعة لأجل ثلاث سنوات وبمبلغ 1,8 مليار دولار بنجاح كبير، وقد حظي القرض باهتمام واسع من قبل البنوك العالمية مما دفع البنك الى زيادة المبلغ المستهدف البالغ 1,5 مليار دولار. وقد تم ترتيب القرض في مراحله الأولى من قبل بنك اوف طوكيو ميتسوبيشي، دوتشي بنك، اتش اس بي سي، جي بي مورغان وستاندرد تشارترد كمدراء اصدار مفوضين ومديري حسابات القرض، وبنك اوف طوكيو ميتسوبيشي كوكيل للقرض.

وقد بلغت نسبة الفائدة على القرض الذي سيتم استخدامه لتمويل الأنشطة الاعتيادية للبنك ما نسبته 1٪ فوق سعر LIBOR.

المعارضة الألمانية: ميركل ليست لديها إستراتيجية لحل أزمة اليورو

برلين ـ د.ب.أ: اتهم زيجمار جابريل زعيم الحزب الاشتراكي الديموقراطي أكبر حزب معارض في ألمانيا المستشارة انجيلا ميركل بأنها ليس لديها استراتيجية لحل أزمة الديون التي تعصف بمنطقة اليورو في الوقت الراهن.

وفي مقابلة مع القناة الثانية بالتلفزيون الألماني (زد دي اف) قال جابريل: منذ فترة طويلة ونحن في اتحاد سري للديون، وذلك في إشارة الى عمليات الشراء التي يقوم بها البنك المركزي الأوروبي لسندات الدول التي تعاني ازمة ديون خانقة في منطقة اليورو.

387 مليون درهم إماراتي صافي أرباح «دانة غاز» في النصف الأول

أعلنت شركة «دانة غاز» امس عن نتائجها المالية للنصف الأول من العام الحالي والمنتهي في 30 يونيو 2012، مشيرة الى انها حققت أرباحا صافية بلغت بعد احتساب الضرائب نحو 387 مليون درهم إماراتي، أي بزيادة قدرها 79٪ عن تلك المسجلة خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، والتي بلغت حينها 216 مليون درهم.

وارتفع إجمالي عائدات الشركة من مبيعات المنتجات الهيدروكربونية ليصل إلى 1,254 مليون درهم، أي بزيادة نسبتها 1٪ تلك المسجلة خلال الفترة ذاتها من العام 2011، كما ارتفعت الأرباح الإجمالية بنسبة 13٪ لتبلغ 767 مليون درهم.

وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة حجم الانتاج في إقليم كردستان ـ العراق وارتفاع أسعار كل من النفط والمكثفات والغاز الطبيعي المسال خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي.

وفي تعليق له على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة «دانة غاز» د.عادل الصبيح «تماشت الإيرادات التي حققناها خلال النصف الأول مع تقديراتنا، وسجلنا أرباحا صافية قوية بلغت 387 مليون درهم، كما جرت عمليات تحصيل المستحقات وفقا لتوقعاتنا، فيما نواصل إجراء محادثات بناءة مع كل من الحكومة المصرية وحكومة إقليم كردستان العراق إزاء إيجاد حلول لدفع المستحقات المالية المتأخرة للشركة.لقد شهدنا بشكل عام إيرادات جيدة خلال النصف الأول، ونتطلع بثقة وتفاؤل إلى بقية هذا العام».

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للشركة أحمد العربيد «لقد حافظنا على مستويات إنتاج قوية خلال النصف الأول من العام، فيما نواصل إحراز تقدم جيد في عمليات الحفر في مصر، حيث تم اكتشاف حقل البركة الغربية في صعيد مصر كما نعتزم حفر المزيد من آبار الاستكشاف والتنمية في شمال مصر أيضا. ويسرني الإعلان عن إحراز تقدم ملحوظ في عمليات إنشاء وتجهيز المصنع الجديد للغاز الطبيعي المسال في منطقة رأس شقير المصرية، والذي سيباشر أعماله خلال النصف الثاني من العام الحالي».

د.عادل الصبيح

«القطرية لرجال الأعمال» توفر إمكانية السفر في طائرات خاصة لأداء العمرة

اعلنت شركة القطرية لرجال الأعمال التابعة للخطوط الجوية القطرية عن توفيرها خلال شهر رمضان المبارك والعيد إمكانية السفر إلى جدة في المملكة العربية السعودية لأداء العمرة على متن طائرات خاصة وذلك استجابة للطلب الزائد على مثل هذه الخدمات.

ويشهد السفر الخاص لأداء العمرة والحج منذ سنوات نموا مطردا وقدرات السفر من الدوحة وغيرها من الوجهات في الشرق الأوسط على متن طائرات خاصة الوسيلة المفضلة للسفر لدى العملاء لما تقدمه من سهولة وراحة في السفر في أجواء من الخصوصية.

وتقدم «القطرية» لرجال الأعمال خدمات خاصة على متن طائراتها مصممة حسب طلب العملاء لتناسب سفرهم إلى السعودية لأداء الحج أو العمرة.

وباختيارهم السفر على متن رحلات خاصة، يتفادى المسافرون إجراءات السفر والطوابير الطويلة حيث تشمل الخدمات الشخصية ميزة حجز الطائرة في غضون أربع ساعات قبل الإقلاع واستخدام الصالات الخاصة وإمكانية تسجيل الدخول إلى الرحلة قبل إقلاعها بعشر دقائق.

ويشمل أسطول «اوبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية أكبر الباكر: «في موسمي العمرة والأعياد، تحب العائلات السفر معا، ويسعدنا أن نوفر لهم الوسيلة المثلى للسفر في أجواء من الخصوصية والفخامة وفي الوقت الذي ينا سبها».

إحدى طائرات «القطرية»

العراق يعيد النظر في عقوده النفطية

بغداد ـ أ.ف.ب: خير العراق شركة توتال الفرنسية أمس بين إلغاء عقدها مع اقليم كردستان او بيع حصتها في حقل نفطي جنوبي اذا رفضت ذلك، معلنا عن «إعادة النظر» في عقود وزارة النفط لجعلها «أكثر جاذبية» للشركات العالمية.

وفي موازاة ذلك، أعلنت الحكومة ان العراق أصبح ثاني منتج للنفط داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) متقدما على إيران، وذلك بعدما ارتفع إنتاجه الى 3,2 ملايين برميل يوميا.

وقال نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني في تصريح لوكالة فرانس برس على هامش جلسة حوارية مع مجموعة من الصحافيين في بغداد انه «بمخالفة توتال القانون العراقي طلب منها الانسحاب من حقل الحلفاية».

وأضاف ان مجموعة توتال الفرنسية النفطية العملاقة أعطيت فرصة لتصفية هذه القضية ببيع حصتها لشركات أخرى، او بإنهاء العقد في اقليم كردستان الذي يتمتع بحكم ذاتي.

ووقعت مجموعة توتال في نهاية يوليو اتفاقا للتنقيب عن النفط في كردستان العراق.

وأعلنت انها استحوذت بفضل هذا العقد على 35٪ من رخصتين للتنقيب تغطيان 705 و424 كلم مربعا على التوالي لدى شركة ماراثون اويل الأميركية، علما ان حكومة اقليم كردستان العراق تملك 20٪ من هاتين الكتلتين.

وجاء توقيع هذا العقد بعد ايام من الافتتاح الرسمي لمسار الإنتاج في حقل الحلفاية النفطي في محافظة ميسان الجنوبية والذي يستثمره ائتلاف شركات «سي ان بي سي» الصينية (50٪) و«توتال» الفرنسية (25٪) و«بتروناس» الماليزية (25٪). ويقدر احتياطي حقل الحلفاية الذي يقع جنوب مدينة العمارة (305 كلم جنوب بغداد) بحوالي 4,1 مليارات برميل من النفط.

وقال الشهرستاني في تصريحه لـ «فرانس برس» الاحد ان «شركة توتال اعلنت انها وقعت عقودا في اقليم كردستان، وبناء على ذلك أبلغتها وزارة النفط العراقية بأنها خالفت القوانين العراقية».